

Distr.  
GENERAL

S/PRST/1994/25  
23 May 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٣٧٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤، في معرض نظر المجلس في البند "الحالة في ليبيريا"، أدلى المجلس بالبيان التالي نيابة عن الأعضاء:

"يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا، المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/588).

"وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس مع الارتياح الانتهاء من تنصيب مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، والدلائل التي تشير الى أن الحكومة المؤقتة قد بدأت تحمل مسؤولياتها وأداء مهامها في جميع أنحاء البلد.

"ويشني المجلس على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لمساهمتهما في جهود التسريح ونزع السلاح في ليبيريا، وهما من الاشتراطات الحاسمة في اتفاق كوتونو.

"بيد أن المجلس يلاحظ بقلق استمرار القتال بين الفصائل وفي داخلها. وقد أدت الخلافات السياسية وتجدد أعمال العنف بين فصائل معينة وفي داخلها الى الوصول بعملية نزع السلاح الى حالة توقف فعلي. ومن شأن الأعمال العدائية الجارية أن تجعل من العسير جدا على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أن تنجز العناصر الحاسمة من ولايتها، وتحول دون قيام قوات حفظ السلم لفريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا من الاضطلاع بمهامها فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وهي حالة تعرض للخطر بصورة مباشرة قدرة الأطراف على الالتزام بالجدول الزمني المحدد في اتفاق كوتونو وفي البلاغ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

"وفي ضوء هذه التطورات، يطالب المجلس الأطراف بحل خلافاتها في إطار محفل الحكومة الانتقالية واتفاق كوتونو ووقف الأعمال العدائية والمضي بخطى أسرع نحو نزع السلاح بهدف ايصاله الى نتيجة ناجحة، فهذه تعد كلها أمرا أساسيا لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات. ويود المجلس أن يذكر الأطراف بالأهمية التي يعلقها على إجراء هذه الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

"ويؤكد المجلس مجدداً اعتزامه استعراض الحالة في ليبيريا مرة أخرى بما في ذلك الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أو قبل ذلك، على أن يشمل هذا الاستعراض النظر في مسألة ما إذا كان قد أحرز تقدم كاف في تنفيذ الجدول الزمني المنقح لاتفاق السلم بما يبرر مواصلة مشاركة البعثة، ولا سيما قيام الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بمهامها على نحو فعال، والتقدم المحرز في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح، والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويطلب المجلس إلى الأمين العام، وفقاً لأحكام القرار ٩١١ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أن يعد في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ قائمة خيارات بشأن تنفيذ ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل واستمرار عملياتها.

"ويذكر المجلس الأطراف بأن المسؤولية النهائية عن نجاح عملية السلم في ليبيريا تقع على كاهلهم وكاهل الشعب الليبيري. ويحثهم على احترام أحكام اتفاق كوتونو احتراماً تاماً ويؤكد من جديد توقعه أن تواصل الأطراف بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق سلم دائم في ليبيريا".

- - - - -